الغلط الصرفيّ (الجموع أنموذجًا)

م.د. مهديّ موسى هاشم أبو رغيف

وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ/ جامعة سومر / كلية التربية الأساسيّة

mahdemusa@uos.edu.iq

الملخص

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على الألفاظ التي وصف اللغويّون جمعها بـ(الغلط) ، كما حرص على بيان آراء اللغويين في أصولها، وحقيقتها، والأسباب التي كانت وراء تداخلها في الجموع وخروجها عن نظائرها في الأحكام والأقيسة التي اجتهد اللغويّون في اطرادها والاحتكام لها؛ لذا اقتضت طبيعة البحث الى الرجوع مصادر الكتب ومعاجم اللغة للوقوف على أسباب تداخل هذه الجموع ومعرفة الآليات والأدوات اللغويّة التي يعتمدها اللغويّ في اختيار جمع لفظة على غيره، ووصفه بالصحّة أو الغلط.

الكلمات المفتاحية: (الغلط، الصرفيّ، الجمع، التأصيل اللغويّ، الخطأ).

Grammatical error (plurals as an example)

Dr . Mehdi Mousa Hashim – Abo Ragheef

Ministry of Higher Education Scientific Research/ university of sumer/ Colleg of Education.

mahdemusa@uos.edu.iq

Abstract

This research aims to identify words whose combinations have been described by linguists as “wrong.” It also sought to clarify the opinions of linguists regarding their origins, their reality, and the reasons behind their overlap in the plurals and their departure from their counterparts in the rulings and analogies that linguists have worked hard to establish and rely on. Therefore, the nature of the research required consulting the sources of books and language dictionaries to find out the reasons for the overlap of

these plurals and to know the linguistic mechanisms and tools that the linguist relies on in choosing the plural of one word over another. And describe it as correct or incorrect.

Keywords: (error, morphology, plural, linguistic rooting, error).

التمهيد:

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين محمّد النبي الأمين، وبعد...

يعدّ الجمع من المسائل اللغويّة المهمة التي اعتمدها اللغويون في التأصيل اللغويّ، لذا اسسّوا قواعدهم وأحكامهم على كثير من الألفاظ على الجموع، واعتمدوا في صحّة الجمع من عدمه على ما روي عن العرب وما سمع عنهم؛ إذ عدّ السماع من المصادر المهمة في توثيق الجموع.

والباحث في هذه الدراسة يتناول ظاهرة مهمة من ظواهر اللغة، وهي الغلط الصرفيّ متخذا الجموع أنموذجا، مسلطا الضوء على الألفاظ التي أختلف في جمعها فوصفت بالغلط، وهي محاولة لغوية في استنطاق بعض النصوص ومعرفة الضابط اللغويّ في تمييز الجموع ومعرفة صحتها من خطئها معتمدا في ذلك على استحضار بعض الأحكام والأقيسة في اختيار الألفاظ وتحديد جمعها بناء على مفردها مع بيان الخلاف الواقع فيها.

و**الغلط:** في اللغة وضع الشيء في غير ما وضع له، وربّما يكون صوابا، وليس خلاف الصواب كما يتصّور؛ إذ قد يضع الواضع الشيء في غير ما وضع له بسبب من السهو أو النسيان؛ فيترتب على ذلك اختلاف في ترتيب وإحكامه

والغلط اصطلاحا: "هو كل ما خالف القياس واستعمال الفصحاء"[١]، أيّ أنه كلّ ما خرج عن الفصيح ممّا جرى عليه الاستعمال، واطردت عليه أحكام اللغة وقواعدها سواء كان في النحو أو الصرف.

والجمع لغة: هو التقريب والضمّ، واصطلاحا: هو ما بنيت صيغته على الواحد للدلالة على ما زاد عدده على أكثر من اثنين[٢]، ومن الجموع التي اختلف اللغويّون في صحّتها، فوصفها لغويّون بالصحّة، وآخرون بالغلط هي:

جمع (أفعلاء) على (فعالى)

من المسائل التي تداولها اللغويّون مسألة "أَشاوَى"، وحقيقة الواو فيها أهي أصل أم منقلبة، وقد أورد الخليل(١٧٠هـ) ما قيل فيها في معرض حديثه عن أصل الهمزة في (أشياء) مستدلا على جمعها (أشاوى) و(أشاوات) على وجود الواو فيها، ولم يذكر أنها أصل أم منقلبة[٣].

وتابع سيبويه(١٨٠هـ) وابن السراج(٣١٦هـ) الخليل في أنها يائية الأصل فهي (أشايا) جمع (أشاوة) التي هي في الأصل (شيئاء) قدمت الهمزة على الشين فصارت (فاء الكلمة)، ثم بدلت الياء واوا كما في (جباوة) و(أتوة) [٤].

ويرى المازنيّ(٢٤٩هـ) أنّها جمع أشياء، وأصل الواو ياء، أبدلت كما أبدلت الياء واوا في (جباية) و(جباوة) [٥].

ولم ينكر الأنباريّ(٣٢٨هـ) استبدال الياء واوا ولم يعده خلاف الحكمة، وإن ما يوجب الاستبدال كالثقل ونحوه، مستدلا باستبدال الحروف الصحيحة بعضها ببعض، نحو النون من اللام في (أصيلان) و(أصيلال) [٦].

وأضاف العكبريّ(٦١٦هـ) أنّ (أشاوى) في الأصل (أشاوي) كما في (صحاري) و(صحارى) فلما استبدلت كسرة الواو فتحة، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها[٧].

وقد وافق ابن الحاجب(٦٤٦هـ) اللغويين في أصالة الياء من (أشايا) وقلبها واوا، إلا أنه أنكر على الأخفش والكسائيّ قولهما بأن (أشايا) جمع لـ(أشياء)؛ إذ إنّ (أفعلاء) لا تجمع على (فعالى) [٨].

وكأنه ينكر ما ذهبا إليه في أصل (أشياء) على أفعلاء، وأنّه وافق سيبويه في أنّها (لفعاء) وليس (أفعلاء).

وانفرد الجوهريّ (٣٩٣هـ) في تأصيل الواو من (أشاوى)، إذ يرى أنها في الأصل (أشائي) قلبت الهمزة ياء للتخفيف، فاجتمعت ثلاث ياءات، قلبت الأولى واو، وقلبت الكسرة فتحة، فأعلت الياء الثالثة ألفا فصارت (أشاوى) بدلا من (أشاوي) [٩].

وقد وهم ابن بريّ في فهم نص الجوهريّ وعدّه من باب الغلط الصرفيّ، إذ أشكل على الجوهريّ همز الياء؛ لأنها أصل، والياء إذا كانت أصلا لا تهمز كما في (أبايت) و(معايش) جمع (بيت) و(معيشة) [١٠].

والحقيقة أنّ وهم ابن بريّ واضح في إيراد قول الجوهريّ ووصفه بالغلط الصرفي كما ذكره الزبيديّ، وردّه من قبل ابن منظور [١١].

جمع فُعال على فُعْلان

أشار سيبويه الى جواز جمع الصفة على الصيغة التي جمعت عليها نظائرها من الاسماء التي جمعت عليها، فصارت اسما بجمعها، ومثّل على ذلك بـ(الأحامر) جمع (الأحمر) ونظائره من الألوان كـ(الأشقر والأسود) [١٢]

فإذا حمل على الوصف قالوا: حُمران وشُقران، ومن ذلك: (شُجاع) (شُجعان) تشبيها بـ(زُقاق) جمعا لـ (زُقّان) [١٣]، وشجيع وشُجعان تشبيها بجريب جُربان؛ إذ إنّ فعيل وفُعال نظيران[١٤].

وجوّز الشيبانيّ (٢٠٦هـ) الوجهين، فيقال: قومٌ (شجعان) بكسر (الشين) وضمها، كما يقال: (شُجعاء) و(شِجَعَة) كما سمعه ابن السكيت[١٥].

وروى أبو زيد الأنصاريّ (٢١٥هـ) أنّه يقال للرجل(شُجاع)، وللقوم(شُجعاء)، ولا يقال لهم(شِجعان) بالكسر [١٦].

ونقل كراع النمل (٣٠٩هـ) الجمع بالكسر والضم والفتح في باب (قِعال) و(فُعال) و(فَعال) [١٧].

وذكر ابن دريد (٣٢١هـ) أنّه يقال: قومٌ شِجعة وشُجعاء، ولا يقال: (شُجْعان)، وعدّ جمعه على (فُعلان) من باب الغلط[١٨].

وأورد ابن يعيش (شُجعان) بضم الفاء من بين الصفات المزيد بحرف مديّ ثالث التي جاز جمعها على (فُعْلان)و(فِعْلان) [١٩].

وروى ابن الحاجب(٦٤٦هـ) جموعا على (فُعْلان) نحو: (زُقّان) وفُعْلان نحو: (رُغْفان)؛ مما كان مدّته ألف ثالثة[٢٠].

والحقيقة فيما يبدو جواز الجمع على الأوجه الثلاثة كما رواه ثقات اللغويين عن العرب أن (شُجاع) تجمع على (شُجْعَان) كـ (زُقاقٌ) و(زُقّان) و(شِجعان) كـ(غُراب) و(غِربان) و(شُجْعان) كـ (جَريبٍ وجُرْبان)، كما روى ابن السكيت عن اللحيانيّ (٢٢٠هـ)[٢١].

جمع (فَعَلة) على (أفعِلة)

اختلف اللغويون في (أكربة) هل جمع (كَرَبة) أم (كُرابة)، وذهب أبو حنيفة الدّينوري إلى أنه جمع (كَرَبَة) أو (كَرَابَة) إلا أن ابن سيده خطّأ الوجهين، وحجته أنّ (فَعْلا) و(فُعَالة) لَا يصح جمعهما على أفعلة؛ لذا حكم على الجمعين بالغلط[٢٢].

ونقل ابن منظور القولين ولم يرجّح أحد القولين على الآخر، وكأنّه سلّم برأي ابن سيده في تخطئته لأبي حنيفة، ذاكرا شرط ابن سيده في جمعه على (أفعِلة)، وهو طرح التاء الزائدة[٢٣]. إلا أنّه لم يذكر نوعها.

وعدّه ابن مالك جمعا مطّردا في كلّ مذكّر رباعيّ ذي مدّ زائد وليس بصفة، نحو: (طَعام) و(حِمار) و(غُراب) [٢٤].

وكأنّه يرجّح رأي ابن سيده، وإن لم يذكر اللفظة فيما ذكره من جموع للرباعيّ المزيد يألف.

وذكر الزبيديّ(١٢٠٥هـ) الرأيين، وتعقيب شيخه عليهما، بأنّ(أفعِلة) من جموع القلّة المختصة بكلّ اسم رباعيّ ليس صفة ما قبل آخره مدّ زائد سواء أكان مفتوحا أم مضموما أم مكسورا، محتجا برأي أئمة النحو كابن مالك وابن هشام وأبي حيان، ومنكرا رأي الملّا علي القاري(١٠١٤ هـ) في التفريق بين ما هو مضموم ومفتوح، وترجيحه جمع المفتوح دون المضموم[٢٥].

والحقيقة أنّ الزبيديّ وإن عزا جمع الرباعيّ المذكّر ذا المدّ الزائد على (أفعِلة) إلى أئمة النحو، وخصّ ابن مالك وابن هشام وأبا حيّان، إلا أنّ اعتراضه على عليّ القاريّ في التفريق بين ما هو مفتوح وما هو مضموم، يفتقر الى التأصيل؛ إذ إنّ أوّل من ساوى بين (فُعالا) و(فَعالا) بالجمع على (أفعِلة) هو سيبويه؛ إذ ذكر أنّه لا فرق بينهما إلا الضمّ والكسر[٢٦].

أمّا التاء الزائدة في (كَرَابة) التي ذهب الى طرحها ابن سيده(٤٥٨هـ) وابن منظور(٣٩٣هـ)، وقد وافقهما فيها الزبيديّ، في جمعها على (أكرِبة)، فهي للمبالغة وليس للتأنيث، ولا تضرّ بشرط الجمع وهو التذكير؛ إذ إنّ العرب تضيف الهاء بقصد المبالغة في الوصف.

جمع (فاعلة) على(فواعل)

لعل من مسائل الغلط الصرفي التي تداولها اللغويّون ما أنكره ابن سيده على أبي حنيفة في جمع (طلقة) على طوالق؛ وحجته في ذلك أنّها على زنة (فَعْلَة)، و (فَعْلَة) لا تجمع على (فواعل)، إنما هو باب (فاعل) نحو: صالح، وباسل وقائم[٢٧].

ومن شواهد اللغويين في جمع طَلْقة على طَوالق قول ابن كثير:

يُرَشِّحُ نَبْتاً ناضِراً ويَزينُه نَدًى، وليَالٍ بَعْد ذَاكَ طَوالِق

إذ جاء الوصف من طوالق على فواعل، جمع طَلْقَة صفة ل(ليال).

وللغويّين توجيهات عديدة لهذا الجمع، إذ ذكر ابن السكيت(٢٤٤هـ) رأيا لأبي الحسن الأخفش(٢١٥هـ) بأن المراد من (طوالق) ليس جمعا لـ (طلقة)، إنما جمع لـ (طالقة)، فعدل به من (فاعلة)، الى (فَعْلَة)، على معنى (المصدر)، لأن العرب تنعت بالمصدر سواء أكان (فاعل) أم (فاعلة)، فتقول: امرأة عدلُ، أيّ: عادلة، فجاز الجمع على المعنى، لا على اللفظ، وعلى هذا باب (طوالق) [٢٨].

ويرى ابن السكيت أنه من باب الحمل على المعنى فما جاء من هذه الصفات فهو على التأويل[٢٩].

وعّد ابن خالويه(٣٧٠هـ) جمع (فَعْلَة) ليس في كلام العرب، إذ ليس في كلامهم اسم ولا صفة من (فَعْلَة) جمعت على (فواعل) واقترب في توجيهه من الأخفش، إلا أنّه جعله تكسيرا لجمع المؤنث، وليس للمفرد، فهو جمع ل(طالقات) و ليس لـ (طالقة) [٣٠].

وقد جوزّه ابن دريد لكنّه عدّه من الجموع القليلة، ونظيره: حاجة حوائج[٣١].

ولم يختلف ابن جنّي(٣٩٢هـ) في تعليله عن الأخفش ومن جاء بعده، إذ عقد بابا في تلاقي اللغة، وذكر ألفاظا جاءت على غير ما في وزنها وعلّله بالاتفاق والتوارد الذي يقع في اللغة، على نحو: أجمع جمعاء وأكتع كتعاء، فهي اسماء توكيد وافقت الصفات أحمر حمراء وما بابه أفعل فعلاء، من باب التوافق والتوارد، وإن كانت أسماء لا صفات، ومن هذا مجيئ (طَلْقَة) على (طوالق).

أمّا السيوطيّ(٩١١هـ) فقد وافق ابن دريد(٣٢١هـ) في تعليله، وعدّه من باب نوادر الجمع إلّا أنّه لم يجعل له نظيرا في الجمع[٣٢].

والحقيقة أنّ الناظر في توجيه اللغويين وإن تعددت آراؤهم فبابها واحد سواء كان الحمل على المعنى أم على النظير، والأولى ما ذهب إليه الأخفش فكما جمعت حرّة على حرائر، حملا على معنى كريمة وعقيلة وبابها (فُعَل) نحو غُرْفَة غُرَف، كذلك جمعت(طَلْقَة) على (طوالق)، حملا على المعنى وهو المصدر.

جمع (فَعْلَل) على (فعالِيل)

ورد في كتب اللغة ذكر ناقة سَمْحَج، والسَمْحَج من الخيل الغليظة اللحم، الطويلة الظهر [٣٣].

وقد اختلف في جمعها، فقيل أنّه سماحج، وسماحيج، وروى ابن دريد أنّهما جمع لـ(سُمحوج، و(سِمحاج) [٣٤].

وقد عزا ابن سيده الرأي الأول في جمعها على سماحج وسماحيج إلى أبي عبيد(٢٠٩هـ)[٣٥].

ونسب ابن منظور(٧١١هـ) لكراع النمل(٣٠٩هـ) أنّ (سماحيج) جمع (سمْحج) وليس (سماحِج)[٣٦].

وعدّ ابن سيده ما نسب لأبي عبيد أو لكراع النمل غلطا مرجحا رواية ابن دريد الثانية في أنّ (سماحيج) جمع (سِماحج) و(سُمحوج)، لا (سَمْحج) [٣٧].

ولعلّ ما دعا ابن سيده الى تخطئة القولين القياس على (فِعْلول) نحو (طِرْيُوث) فهو يرى أنّ جمعه لابدّ أن يكون على (فَعاليل) [٣٨]، لذا قال (سَمْحُوج) (سَماحيج).

أمّا ما نسب لأبي عبيد أنّ (سَماحيج) جمع لـ (سَماحج)، فقد أنكره الأزهريّ(٣٧٠هـ) وذكر أنّ أبا عبيد(٢٤٤هـ) روى عن الأصمعيّ(٢١٦هـ)، أنّه جمع (سَمْحج) لا (سَماحج) [٣٩]

وهذا ما أيّده الباهليّ في شرحه اللفظة في أنّ مفرده (سَمْحج) لا (سماحج) [٤٠]

جمع (فَعْل) على (فَعَلات)

الهَجْل المتّسع من الأرض والمطمئن منها، كما روي عن ابن الأعرابيّ[٤١]، وقد اختلف في جمعه، إذ ذكر أبو حنيفة الدينوريّ أنّه يجمع على (هَجَلات) مستدلا بقول الشاعر:

"لَها هَجَلاتٌ سَهْلَةٌ ونِجادُها دَكادِكُ لَا تُوْبِى بِهِنَّ المَرَاتِعُ" [٤٢].

وأنكره أبو القاسم عليّ بن حمزة ، وأبو جعفر الموصليّ(٢٤٢هـ) ، وغلطاه؛ لأنّ (فَعْل) لم تجمع على (فَعَلات)، وإنّما هو جمع (فَعْلة)، وهو من باب (سَلٌّ) وَ(سَلَّة)، وَ(كَرٌّ)وَ(كَرَّة")[٤٣].

ولم يذكر ابن دريد (فَعلات)، ورجّح أنّه جمع ما يكسّر على (أَفعَال) و(فِعَال) فهو إمّا (أَهْجَال) و(هِجَال) [٤٤].

أمّا أبو عليّ الفارسيّ(٣٧٧هـ) فقد احتكم الى ما سمع من قول العرب، وذكر أنّه لولا ما سمع من العرب (هَجْلِة)، لتوهم الهاء فيه، ولجعله على (فَعْل)، لكن المسموع من العرب يقضي بوجود اللفظتين(هَجْل) و(هَجْلَة)، وما يقايلهما من جمعين (هَجَلات) و(هُجُوْل)؛ وهذا ما دعاه الى نفي القول أنّه من باب (فَعائل) و(فعالات) نحو (حمائم) و (حمامات) و (سَرَادق) و (سرادقات) [٤٥].

ويبدو أنّ الأزهريّ(٣٧٠هـ) استقصى ما ذكر للفظة من جمع فجوّز (أفْعال) و (فِعال)، (فُعُوْل) ولم يرجّح جمعا على آخر، وكأنّه سلّم بالمسموع من كلام العرب، ولم يأبه بالمقيس، كما روى عنه ابن منظور[٤٦].

وأنكر ابن سيدة لفظة (هَجْلَة) ولم يثق بها على حدّ تعبيره، وأمّا ما سُمع من (هَجْل) و(هَجَلات)، فبابه ما جمع من مذكّر بالتاء نحو: (حمام) و (حمامات) [٤٧].

وكأنّه جمع (هِجال)، على (هَجالات) كما جمعت (رِجال) على (رِجالات)، والحقيقة، فيما يبدو لي أنّ ما ذكره ابن سيده من جمع بابه القياس، ولا يسوّغ لنا إنكار (هَجْلَة) و (هَجَلات) مادام المسموع من كلام العرب يشهد بها، وهذا ما دعا أبا عليّ الفارسيّ الإقرار بها، وإن تظاهر بتوهمها ولم ينكرها.

جمع (فَعُولَة) على (فْعُولات)

الغلوطة والأغلوطة ما يعترض العالم من مغالطة في المسائل، لتسفيه رأيه والتقليل من شأنه وتسقيطه[٤٨].

والأصل (غلوط) وإنما زيدت الهاء للدلالة على الملازمة، والثبات فصارت تلك الصفة ملازمة لها كالاسم فنقلتها من الوصفية الى الاسمية، كما لازمت (رَكُوب) و (حَلُوب)، لكثرة ركوبها وحلوبها[٤٩].

وتجمع على (فْعُولات)، والأصل (أُغْلُوطات)؛ طرحت همزتها للتخفيف؛ كما قيل (لَحْمَر) في (الأَحْمَر) [٥٠].

لذا غلّط أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (٤٠١هـ) من ذهب إلى أنّها جمع (غَلُوطَة)، بطرح الهمزة والأصل (أُغلُوطَة)، على (أُفْعُولَة) [٥١].

وتابعه ابن الأثير (٦٠٦هـ) ومن جاء من بعده من اللغويين ولم يرتض طرح الهمزة منها فهي كالـ (أُحْدُوثَة) و الـ(أُحْمُوقَة)، وتجمع على (أفْعولات) كما جمعت (أُحْدوثَة) و (أُعْجُوبَة) على (أُحدُوثات) و (أُعْجُوبات) [٥٢].

ويبدو لي أنّ من طرح الهمزة قصد التخفيف، مادام اللبس مأمون في طرحها، كما طرحت من (حُمُولَة)، فضلا عن تشبيهها بـ (حَلُوبَة) و (غَلُوطَة) من غير همزة، وإن كان الأصل إثبات الهمزة كـ(أُهْزُوْجَة) و (أُلْعوبَة) و(أُرْجُوزَة).

جمع (مفاعِل) على (أفعِلاء)

من المسائل التي نسبها الزّبيدي (١٢٠٥هـ) الى الغلط الصرفيّ مسألة جمع (مكاري)، و(المكاري) الذي يؤجرك دابته، وهو اسم فاعل، وفعله (كارى) (يكاري) والمصدر (الكِراء) أي، الأجر الذي يستحقه من أكراك دابته، كما أشار الى ذلك الفيوميّ (٧٧٠هـ) [٥٣].

ووجه الغلط الذي نبّه إليه الزّبيديّ جمع (مكاري) على (أكريّاء) و(مكارون) وعزا هذا الغلط الى السقط في بعض النسخ، وذكر الصواب أنّ (الأكريّاء) جمع (كريّ) مستدلا بما نصّ عليه ابن سيده أنّ (الكريّ) و(المكاري) يجمعان على (أكريّاء) و(مكارون) [٥٤].

والحقيقة أنّ الزمخشري (٥٣٨هـ) كان أكثر دقّة في توجيه الجمع من ابن سيده؛ إذ ذكر أنّ (الكريّ) يجمع على (أكريّاء)، و(مكارٍ) على (مُكارون) و(مُكارين)، وقد فرّق بين اللفظتين فـ (الكريّ) للإبل و (المكاري) للدواب[٥٥].

ويبدو لي أنّ الزمخشريّ اتبع القياس في توجيه جمع (كريّ) على (أكريّاء)؛ إذ إنّه بمعنى الفاعل وما كان (فعيل)من هذا الباب فالقياس أن يجمع على (أفْعِلاء) كـ(نبيّ) (أنبياء) و(شقيّ) (أشقياء).

ونصّ سيبويه من قبل الزمخشريّ على أنّ ما كان أصله واوا أو ياء يجمع على (أفعِلاء) نظيرا لـ(فعلاء)، كـ(أغوياء) و(أشقياء) و(أكريّاء) [٥٦].

فعدلوا من (فَعَلاء) إلى (أفعِلاء) في (أكريّاء) ونحوها؛ إذ لو قالوا (كَرَياء) على (فَعَلاء) لوجب قلب الياء ألفا؛ لتحركها وقبلها فتح[٥٧].

وأمّا توجيه الزمخشريّ في جمع (مكارٍ) على (مكارون) فيبدو لي أنّه لم يخالف القياس؛ إذ لم يمنع سيبويه ما كان من الآدميين أن يجمع بالواو والنون كـ (طويلون) و(ظريفون) [٥٨].

جمع (مُفعِلة) على (فعائِلِ)

اشترط الصرفيون في جمع الاسم المعتل العين على (مَفاعِل) أو (مَفاعِيل) شروطا منها أن يكون معتلا في المفرد كما اعتلّ في الجمع ومثال ذلك (قوائم)، قلبت عينه همزة؛ لأنها وقعت في الجمع بعد ألف زائدة كما وقعت بعد المفرد في (قائم). والثاني: أن يقع ألف الجمع بين واوين أو يائين، أو بين واو وياء، الثانية منهما قريبة من الطرف نحو:(أوائل) و(قوائل)، و(قيائل)، و(بيائع)، والثالث: إذا وقعت عينا في (اسم الفاعل)، فإن اختل شرط من هذه، بقيت العين على حالها سواء أكانت واوًا أم ياءً، نحو: (مَقاوِل)، و (مَقاوِم)، و(معايش)، لذا حكموا على جمع (مصيبة) على (مصائب) بالغلط؛ إذ إنّ عينها واو في الأصل، فكان ينبغي جمعها على (مصاوِب)[٥٩].

ولعلّ أوّل من أشار الى ذلك سيبويه، إذ علل الغلط بالتوهم في زيادة الواو كما في (رسالة) و(صحيفة) و(عجوزة)[٦٠]، وتابعه كثير من اللغويين، إذ عدّوا همز الواو من (مصاوِب) غلطا؛ لأصالتها[٦١].

وعزا أبو الحسن الأخفش همز العين الى اعتلال العين في المفرد وقلبها ياء، فلمّا قلبت ياء في المفرد، صارت أشبه بالمدّ الزائد فقلبت همزة في الجمع[٦٢].

وشبّه الزجاج(٣١١هـ) واو (مصاوِب) المكسورة بالواو المكسورة نحو: (وِشاح)، و(وِسادة)، و(وِفادة) [٦٣].

وقد ضعّفه ابن جنّي إذ ألزمه بقلب عين (مقاوم) همزة، ولم يرد عن العرب[٦٤].

وذكر ابن مالك (٦٧٢هـ) أنّ عدم القلب في (مقاوِم) لا يلزم عدم الهمز في غيره؛ مادامت المطابقة جائزة وليست واجبة[٦٥].

والحقيقة أولى الأقوال في تفسير همز العين في(مصاوِب) فيما يبدو لي أنّهم شبهوها بـ(فعيلة)بعد قلب الواو ياء، نحو: صحيفة، أو أنهم أجازوا الهمز، كما همزوا الواو المكسورة

في اسم الفاعل، نحو: (قائم) و(نائم)، لذا استحسن ابن عصفور الهمز على النظير في نحو (أقائيم) من (أقاويم)[٦٦].

الخاتمة:

تبيّن للباحث من خلال البحث أنّ الغلط الصرفيّ وارد في كتب اللغة وقد تداوله اللغويّون كثيرا في ما بينهم؛ إذ قد يحصل تداخل في بعض الألفاظ بين ما هو اسم وما هو صفة عرفت له حتى صارت كالاسميّة له، فينتج عن ذلك تداخل في الجموع يؤدّي الى الاختلاف في الجمع وقد يحكم بالغلط على خلافه.

إذ تحمل اللفظة في جمعها على معنى صفة أو اسم أو مصدر، فيحصل نتيجة الحمل على المعنى الخروج عن أقيسة الجموع التي اطردت في بعض الألفاظ، فيؤدي ذلك الخروج عن هذه الأقيسة والقواعد باللغويين أن يصفوا ألفاظا بـ(الغلط) مرّة والوهم مرّة أخرى.

ويكمن التخفيف والتسهيل في بعض الألفاظ سواء كان ذلك بالتغير أو بالحذف، وراء اضطراب كثير من الجموع واختلافها عن غيرها من الجموع التي توافق عليها اللغويّون واسسوا عليها ضوابطهم وأحكامهم في الصحّة والخطأ.

فضلا عن تعدد النسخ واختلاف الرواة في نقل كثير من الجموع إضافة إلى السقط في بعضها، والثبت في الأخرى، والتداخل في بعض الألفاظ مع غيرها ممّا ينتج الى تعدد والاختلاف في الجمع تبعا لاختلاف الأصل؛ فتوصف لفظة بالصحّة والأخرى بالغلط.

النتائج:

وفي نهاية المطاف لابدّ من تدوين بعض الملاحظ والنتائج التي توصل إليها الباحث، منها:

١. اثبتت الدراسة وهم ابن بريّ في إيراد قول الجوهريّ ووصفه بالغلط الصرفي وأجازت جمع(شُجاع) على الأوجه الثلاثة كما رواه ثقات اللغويين عن العرب.

٢. أكّدت الدراسة أنّ اعتراض الزبيديّ في جمع الرباعيّ المذكّر ذا المدّ الزائد على (أفعِلة) على (عليّ القاريّ) في التفريق بين ما هو مفتوح وما هو مضموم، يفتقر الى التأصيل؛ إذ إنّ سيبويه ساوى بين (فُعالا) و(فَعالا) بالجمع على (أفعِلة) ولا فرق بينهما إلا الضمّ والكسر.

٣. أصّلت الدراسة تاء (كَرَابة)، فهي للمبالغة وليس للتأنيث، ولا تضرّ بشرط الجمع وهو التذكير؛ إذ إنّ العرب تضيف الهاء بقصد المبالغة في الوصف.

٤. رجّحت الدراسة ما ذهب إليه الأخفش في جمع (طَلْقَة) على (طوالق)فكما جمعت حرّة على حرائر، حملا على معنى كريمة وعقيلة وبابها (فُعَل) نحو غُرْفَة غُرَف، كذلك جمعت، حملا على المعنى وهو المصدر.

٥. أنكرت الدراسة ما نسب لأبي عبيد أنّ (سَماحيج) جمع لـ (سَماحج)، إذ ثبت أنّ أبا عبيد جمع (سَمْحج) لا (سَماحج).

٦. عقّبت الدراسة على ما ذكره ابن سيده من جمع أنّ بابه القياس، ولا يسوّغ لنا إنكار (هَجْلَة) و (هَجَلات) مادام المسموع من كلام العرب يشهد بها.

٧. عللت الدراسة طرح همزة (أغْلُوطَة) بالتخفيف، مادام اللبس مأمون في طرحها، كما طرحت من (حُمُولَة)، فضلا عن تشبيهها بـ (حَلُوبَة) و (غَلُوطَة) من غير همزة.

٨. أقرّت الدراسة توجيه الزمخشريّ في جمع (مكارٍ) على (مكارون) قياسا على ما جمع من بالواو والنون كـ (طويلون) و(ظريفون).

٩. وجهت الدراسة القول تفسير همز العين في(مصاوِب) تشبيها بـ(فعيلة)بعد قلب الواو ياء، نحو: صحيفة، أو قياسا على اسم الفاعل، نحو: (قائم) و(نائم) على النظير في نحو: (أقائيم) من (أقاويم).

الهوامش:

(١) الإيضاح في شرح المفصّل ١٨٢/٢.
(٢) ينظر: الحدود في النحو للـ(الرمانيّ) ضمن (رسائل في اللغة والنحو) ٣٩.
(٣) ينظر: العين (٢٩٦/٦).
(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٣٨٠/٤، والأصول في النحو ٢٩٨/٣.
(٥) ينظر: الممتع الكبير في التصريف ٣٣١).
(٦) ينظر: أسرار العربية ٦٧٣/٢).
(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٦٩).
(٨) ينظر: شرح الشافية الرضيّ ٣١/١).
(٩) ينظر: الصحاح ٥٨/١.

(١٠) ينظر: تاج العروس ٢٩٤/١).
(١١) ينظر: لسان العرب ١٠٦/١).
(١٢) ينظر: كتاب سيبويه ٤٠٤/٣.
(١٣) ينظر: المصدر نفسه ٤٠٤/٣.
(١٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣٧٨/٤.
(١٥) ينظر: كتاب الألفاظ ١٢٤.
(١٦) ينظر: المصدر نفسه ١٢٣
(١٧) ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب ٥٢٥
(١٨) ينظر: جمهرة اللغة ٤٧٧/١، ومجمل اللغة ٥٢٢.
(١٩) ينظر: شرح المفصل ٢٨٣/٣.
(٢٠) ينظر: مجموعة الشافية ٥١٧/١.
(٢١) ينظر: اصلاح المنطق ٩٢.
(٢٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٧/ ١٠-١١).
(٢٣) ينظر: لسان العرب (١/ ٧١٥).
(٢٤) ينظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٢٣).
(٢٥) ينظر: تاج العروس (٤/ ١٣٧).
(٢٦) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٠٣).
(٢٧) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٨٢/٦.
(٢٨) ينظر: كتاب الألفاظ ٢٩٣).
(٢٩) ينظر: اصلاح المنطق ٣٠٣.
(٣٠) ينظر: ليس في كلام العرب ١٤٦/١.
(٣١) ينظر: جمهرة اللغة ١٣٣٣/٣).
(٣٢) ينظر: المزهر ٨٩/٢).
(٣٣) ينظر: تهذيب اللغة ٢٠٣/٥.
(٣٤) ينظر: جمهرة اللغة ١١٣٤/٢).
(٣٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٥٠/٤).
(٣٦) ينظر: لسان العرب (٩٥/٧).
(٣٧) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم(٥٠/٤).
(٣٨) ينظر؟؟؟؟ المخصص ٣/ ٧٨.
(٣٩) ينظر: تهذيب اللغة ٢٠٢/٥).
(٤٠) ينظر: تهذيب اللغة ٢٠٢/٥).
(٤١) ينظر: ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي ٥٦/١، و ٥١٨/١.
(٤٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٤/ ١٦٤).
(٤٣) ينظر: المخصص ٣/ ٧٨).

(٤٤) ينظر: المصدر نفسه ٣/ ٧٨).
(٤٥) ينظر: المخصص ٣/ ٧٨.
(٤٦) ينظر: لسان العرب١١/ ٦٨٩).
(٤٧) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم٤/ ١٦٤).
(٤٨) ينظر: لسان العرب ٣٦٣/٧).
(٤٩) ينظر: غريب الحديث للخطابيّ (١/ ٣٥٤).
(٥٠) ينظر: الفائق في غريب الحديث ٧٣/٣).
(٥١) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث ١٣٨٤/٤).
(٥٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٧٨/٣).
(٥٣) ينظر: المصباح المنير ٥٣٢/١).
(٥٤) ينظر: تاج العروس ٣٩٢/٣٩).
(٥٥) ينظر: أساس البلاغة ١٣٢/٢).
(٥٦) ينظر: كتاب سيبويه ٦٣٥/٣).
(٥٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣٧٧/٤).
(٥٨) ينظر: كتاب سيبويه ٦٢٥/٣).
(٥٩) ينظر: الممتع الكبير في التصريف ٣٢٥-٣٢٦، والمنصف ٢٨٠/١.
(٦٠) ينظر: كتاب سيبويه ٣٥٦/٤.
(٦١) ينظر: المنصف ٣٠٧/١، والمحتسب ٣٦٥/١، وشرح التصريف للثمانيني ٣٢٨، والمخصص ٤/ ٢٠٩، والمدارس النحوية ١١٩.
(٦٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٢٠/١.
(٦٣) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف ١١٥.
(٦٤) ينظر: الخصائص ٢٧٧/٣، والمنصف ٣٠٨/١.
(٦٥) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف١١٤.
(٦٦) ينظر: الممتع الكبير في التصريف ٢٢٥/١.

المصادر والمراجع:

١. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك الشيباني الجزري (٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحـ: طاهر أحمد الزاوى وآخر، المكتبة العلمية – بيروت، د. ط، ١٩٧٩م.

٢. ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين (٦٤٦هـ)، وآخرون، مجموعة الشافية: تحـ: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، د.ت.

٣. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ)، إصلاح المنطق، تحـ: مجمد مرعب، دار إحياء التراث العربي_ بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

٤. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ)، كتاب الألفاظ، تحـ: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٨م.

٥. ابن إيّاز (٦٨١ هـ)، شرح التعريف بضروري التصريف، تحـ: الدكتور هادي نهر، وآخر، دار الفكر– الأردن، ط١، ٢٠٠٢م.

٦. ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان الموصلي (٣٩٢هـ)، الخصائص: تحـ : محمد عليّ النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب– القاهرة، ط١، ١٩٥٢م.

٧. ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان الموصلي (٣٩٢هـ)، المحتسب، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ط١– ١٩٩٩م

٨. ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان الموصلي (٣٩٢هـ)، المنصف: دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م.

٩. ابن خالويه، أبو عبد الله، الحسين بن أحمد ، (٣٧٠هـ)، ليس في كلام العرب: تحـ: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة،، ط٢، ١٩٧٩م.

١٠. ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن الأزديّ (٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحـ: رمزي منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

١١. ابن سيده، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل (٤٥٨هـ)، المخصّص ، دار الكتب العلميّة – بيروت،(د.ط.ت).

١٢. ابن سيده، أبو الحسن عليّ بن اسماعيل(٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم: (٤٥٨هـ)، تحـ: الدكتور عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ط١ ٢٠٠٠م.

١٣. ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، (٦٦٩هـ) الممتع الكبير في التصريف، تحـ: الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة– لبنان ط١، ١٩٨٧م.

١٤. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، (٣٩٥هـ)، مجمل اللغة لابن فارس، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

١٥. ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، (٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشّافية ، تحـ: عليّ محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

١٦. ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، (٦٧٢هـ)، إيجاز التعريف في علم التصريف: تحـ: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية– المدينة المنورة، ط١ ٢٠٠٢م.

١٧. ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم بن على، الإفريقى (٧١١هـ)، **لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.**

١٨. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن عليّ (٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، المطبعة المنيريّة،(د.ط.ت).

١٩. الثمانيني أبو القاسم عمر بن ثابت (٤٤٢هـ)، شرح التصريف: تحـ: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط١، ١٩٩٩م.

٢٠. الهروي، أبو عبيد، أحمد بن محمد (٤٠١ هـ)، الغريبين في القرآن والحديث، تحـ: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩٩م.

٢١. الأخفش، أبو الحسن البصريّ (٢١٥هـ)، معاني القران: تحـ: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

٢٢. الأزهريّ، أبو منصور محمّد بن أحمد (٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحـ: عبد السّلام محمّد هارون و مراجعة محمّد علي النجّار، دار القوميّة العربيّة للطباعة، ١٩٦٤م.

٢٣. الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي ، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحـ: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية- بيروت، د. ط، ١٩٧٥م.

٢٤. الأنباريّ، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (٥٧٧ هـ)، أسرار العربية: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٩٩٩م.

٢٥. الخطابيّ، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (٣٨٨ هـ)، غريب الحديث، دار الفكر- دمشق، د.ط، ١٩٨٢م.

٢٦. الخليل، أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم البصريّ الفراهيديّ (١٧٠هـ)، العين، تحـ : الدكتور مهدي المخزومي، الدكتورد إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال،(د.ط.ت).

٢٧. الزبيديّ، محمّد مرتضى الحسينيّ ، (ت١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس: تحـ: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، التراث العربيّ – الكويت.

٢٨. الزمخشريّ: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد،(٥٣٨هـ) أساس البلاغة، تحـ: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٢٩. الزمخشريّ: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد،(٥٣٨هـ)، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحـ : علي محمد البجاوي وآخر، دار المعرفة- لبنان، ط٢، د. ت.

٣٠. السّراج ، أبو بكر محمّد بن سهل بن(٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحـ: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرسالة_ بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

٣١. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، كتاب سيبويه: تحـ: عبدالسّلام محمّد هارون، دار المعارف، مكتبة الخانجيّ – القاهرة، ط٣ ١٩٨٨م.

٣٢. السيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحـ: أحمد حسن مهدلي، وآخر، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٣. السبكيّ، يوسف يعقوب، رسائل في النحو واللغة: تحـ: الدكتور مصطفى جواد، دار الجمهورية- بغداد، ١٩٦٩م.

٣٤. السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحـ: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٣٥. الباهليّ، أبو نصر أحمد بن حاتم (٢٣١ هـ)، ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، تحـ: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان- جدة، ط١، ١٩٨٢م.

٣٦. شوقي ضيف، أحمد شوقي عبد السلام (١٤٢٦هـ)، المدارس النحويّة، دار المعارف، ط٧، ١٩٦٨م.

٣٧. العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي (٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحـ: الدكتور عبد الإله النبهان، ط١، ١٩٩٥.

٣٨. الفيوميّ، أحمد بن محمّد بن عليّ (٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ، المطبعة الأميرية- القاهرة، ط٥، ١٩٢٢م.

٣٩. كراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائيّ الأزديّ، (٣٠٩هـ)، المنتخب من غريب كلام العرب، تحـ: الدكتور محمد بن أحمد العمريّ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلاميّ_ الرياض، ط١، ١٩٨٩م.